ثالثا : بعض الآراء التي فسرت الحديث

تعددت الآراء بصدد هذا الحديث ، وكان وراء هذا التعدد وأساس هذا الخلاف ، كما قال ابن العربي [٥٤٣هـ] : (لم يأت في معنى هذه السبع نص ولا أثر ، واختلف الناس في تعيينها)[١] . ولذلك نجد التفسيرات قد بلغت خمسة وثلاثين ، يقول ابن حجر [ت٨٥٢هـ] : (وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على أقوال كثيرة ، بلغها أبو حاتم بن حبان [ت ٣٥٤هـ] إلى خمسة وثلاثين قولا][٢] . والسيوطي [ت٩١١هـ] أوصلها إلى نحو أربعين قولًا)[٣] .

* وسنذكر ـ هنا ـ بإذن الله ـ تعالى ـ بعض الآراء التي فسرت الحديث ، مع مناقشتها ، والتعليق عليها :

الرأي الأول :

تفسير الأحرف السبعة مشكل وصعب ، يقول الزركشي [ت ٧٩٤هـ] : «إنه من المشكل الذي لا يدري معناه ، لأن العرب تسمى الكلمة المنطوقة حرفًا ، وتسمى القصيدة بأسرها كلمة ، والحرف يقع على المقطوع من الحروف المعجمة ، والحرف ـ أيضًا ـ المعنى والجهة ، قاله أبو جعفر :

---

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/ ٢١٢/ تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار التراث/ ط٣/ ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

(٢) فتح الباري ١٩/ ٣١ ، والبرهان ١/ ٢١٢ .

(٣) الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٣١ ، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني ـ القاهرة/ ط١/ ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .

محمد بن سعدان النحوي» [ت ٢٣١هـ][(١)] .

ويقول الأستاذ/ عبد الحميد أحمد شحاتة العدوي : (القول الأول : إن هذا الحديث من المشكل الذي لا يدري معناه ـ لأن الحرف مشترك لفظي ، ولم يرد نص بتحديد المراد منه ، فيبقى مشكلًا)[(٢)] .

ولكن رد هذا الرأي بأن (كثيرًا من الصحابة ، كابن مسعود ، وأنس ، وابن عباس ، وردت عنهم آراء فيه ـ ولو كانوا يرون أنه مشكل ما تكلموا فيه ـ ونحن مطالبون بالاجتهاد بقدر ما تطيق عقولنا ، وبالله الهدى ، وعليه قصد السبيل)[(٣)] .

الرأي الثاني :

الأحرف السبعة المذكورة في الحديث ، هي سبعة معاني مختلفة ، كالوعد والوعيد ، والمحكم والمتشابه ، والحلال والحرام ، والقصص ، والأمثال ، والأمر ، والنهي . وقد وضحه الزركشي بقوله : (سبعة أنواع : كل نوع منها جزء من أجزاء القرآن ، بخلاف غيره من أنحائه ، فبعضها أمر ونهي ، ووعد ووعيد ، وقصص ، وحلال حرام ، ومحكم ومتشابه ، وأمثال وغيره)[(٤)] .

وربما اعتمد أصحاب هذا الرأي على الحديث الذي ذكره الطبري

---

(١) البرهان ١/ ٢١٣ ، والإتقان ١/ ١٣١ .

(٢) حسن البيان في توضيح سبعة أحرف أنزل عليها القرآن ٢٨/ مطبعة الأمانة/ ط١/ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

(٣) حديث نزول القرآن على سبعة أحرف دراسة تحليلية . د/ محمد حسن جبل٢٤/ ط التركي/ دون تاريخ .

(٤) البرهان ١/ ٢١٦ ، وجامع البيان ١/ ٢٣ ، وما بعدها وصحيح مسلم ٦/ ١٠ .

[ت٣١٠هـ] عن ابن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال : «كَانَ الكِتَابُ الأَوَّلُ نَزَلَ مِن بَابٍ وَاحِدٍ ، وَعَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ : زَجْرٍ ، وَأَمْرٍ ، وَحَلاَلٍ وَحَرامٍ ، وَمُحْكَمٍ ، وَمُتَشَابِهٍ ، وَأَمْثَالٍ ، فَأَحِلُّوا حَلاَلَهُ ، وَحَرِمُوا حَرَامَهُ ، وَافْعَلُوا مَا أُمِرْتُمْ بِهِ ، وَانْتَهُوا عَمَّا نُهِيتُمْ عَنْهُ ، وَاْعَتِبُروا بِأَمْثَالِهِ ، وَاعْمَلُوا بِمُحْكَمِهِ ، وَآمِنُوا بِمُتَشَابِهِهِ وقولوا : ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[آل عمران:٧] »[(١)] .

* وردُّ هذا الرأي من جهتين :

الأولى : موقف العلماء من حديث ابن مسعود ﷺ لقد كان للعلماء إزاء هذا البحث ثلاثةُ مواقف :

الأول : الضعف :

يقول : ابن عبد البر [ت٤٦٣هـ] : (هذا حديث لم يثبت ، لأنه من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن [ت ٩٤ أو ١٠٤هـ] عن ابن مسعود ، ولم يلق ابن مسعود)[(٢)] .وذكر الزركشي بعض كلام ابن عبد البر ، ويزيد عليه قوله : (وهو مجمع على ضعفه)[(٣)] .

الثاني : الرد والرفض :

ولقد قابل بعض العلماء الحديث برده ، يقول ابن عبد البر : (وقد رده قوم

---

(١) جامع البيان١/ ٢٣ ، وكتاب فضائل القرآن [موقوفًا] النسائي ، باب من كم أبواب نزل القرآن ١/ ٦٢ وحديث رقم ٩ ، تح د/ فاروق حمادة/ دار إحياء الكتب العلمية ـ بيروت/ ط٢/ ١٤١٣هـ .

(٢) فتح الباري ١٩/ ٣٥ .

(٣) البرهان ١/ ٢١٦ .

من أهل النظر ، منهم أبو جعفر : أحمد بن أبي عمران [ت ٢٨٠هـ][(١)] .ويبين الزركشي سبب هذا الرد بقوله : (قال ـ أي السابق ذكره في نص ابن عبد البر : من أوَّله بهذا فهو فاسد ، لأنه محال أن يكون الحرف منها حرامًا لا ما سواه ، أو يكون حلالًا لا ما سواه ، لأنه لا يجوز أن يكون القرآنُ يقرأ على أنه حلال كله ، أو حرام كله ، أو أمثال كله ، حكاه الطحاوي [أبو جعفر أحمد بن محمد ابن سلامة الأزدي المصري ت٣٢١هـ] عنه أنه سمعه منه)[(٢)] .

الثالث : الصحة :

وقال قوم بصحة الحديث ، يقول ابن عبد البر : «وقد صحح الحديث المذكور ابن حبان[(٣)] والحاكم[(٤)] [ت٣٦٠هـ] وقد أخرجه البيهقي [ت ٤٥٨هـ] من وجه آخر ، عن الزهري [ت ١٢٤هـ] عن أبي سلمة مرسلًا ، وقال : هذا الحديث مرسل جيد»[(٥)] .

* وقد فسره العلماء ـ على القول بصحته ـ بعدة تفسيرات ، تُخرجه عن موطن الاستشهاد به ـ هنا .

---

(١) فتح الباري ١٩/ ٣٥ .

(٢) البرهان ١/ ٢١٦ .

(٣) ابن حبان في الصحيح : كتاب الرقائق : باب قراءة القرآن ٣/ ٢٠ حديث رقم ٧٤٥ تح/ شعيب الأرنؤوط/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .

(٤) الحاكم في المستدرك : كتاب فضائل القرآن ١/ ٧٣٩ حديث رقم ٢٠٣١ ، وفي كتاب التفسير ـ باب : تفسير سورة آل عمران ٢/ ٣١٧ حديث رقم ٣١٤٤ ، وقال : [صحيح الإسناد ولم يخرجاه] تح/ مصطفى عبد القادر عطا/ دار الكتب/ بيروت/ ط ١/ ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٠م .

(٥) فتح الباري ١٩/ ٣٥ .

١ ـ التفسير الأول :

المراد بالأحرف : الأوجه ، يقول البيهقي : (إن صح ، فمعنى قوله : «سبعة أحرف» أي سبعة أوجه ، كما فسرت في الحديث ، وليس المراد الأحرف السبعة التي تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى ، لأن سياق تلك الأحاديث يأتي حملها على هذا ، بل هي ظاهرة في أن المراد أن الكلمة الواحدة تقرأ على وجهين ، وثلاثة أوجه ، وأربعة إلى سبعة ، تهوينًا وتيسيرًا ، والشيء الواحد لا يكون حرامًا وحلالًا في حالة واحدة)[(١)] .ويقول القاضي أبو بكر ابن الطيب [الباقلاني ت ٤٠٣ هـ] : (هذا التفسير منه ﷺ للأحرف السبعة ، ولكن ليست هذه التي أجاز لهم القراءة بها على اختلافها ، وإنما الحرف في هذه بمعنى الجهة والطريقة ، كقوله : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ ﴾[(٢)] [الحج :١١] ، وقال ابن عطية [ت٥٤٦هـ] : (هذا القول ضعيف ؛ لأن هذه لا تسمى أحرفًا)[(٣)] .

*** ورد ابن الجزري بردود ، منها :**

أحدها : أن السبعة غير السبعة الأحرف التي ذكرها النبي ﷺ في تلك الأحاديث ، وذلك من حيث فسرها في هذا الحديث ، فقال : حلال وحرام ، إلى آخره ، وأمر بتحليل حلاله ، وتحريم حرامه ، إلى آخره ، ثم أكد ذلك

---

(١) السابق ، والبرهان ١/ ٢١٧ .

(٢) البرهان ١/ ٢١٦ .

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١/ ٤٣/ تح . عبد السلام عبد الشافي محمد/ دار الكتب العلمية / بيروت/ لبنان / ط١/ ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .

بالأمر بقول : ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران :٧] فدل على أن هذه غير تلك القراءات)[١] .

٢ ـ التفسير الثاني :

المراد بالأحرف الأبواب : قال أبو شامة [ت ٦٦٥هـ] : (يحتمل أن يكون التفسير المذكور للأبواب لا للأحرف ، أي هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه ، وأنزله الله على هذه الأصناف ، لم يقتصر منها على صنف واحد ، كغيره من الكتب) [٢] .

ومن ضمن ردود ابن الجزري ، قوله : (الثاني : أن السبعة أحرف في هذا الحديث ، هي هذه المذكورة في الأحاديث الأخرى التي هي الوجه والقراءات ويكون قوله : حلال وحرام ، إلى آخره تفسير للسبعة أبواب ـ والله أعلم)[٣] .

٣ ـ التفسير الثالث :

انفكاك الجهة الإعرابية ، بمعنى أن جملة (زجر وأمر) إلخ ، ليس لها تعلق بما قبلها ، وقد نص العلماء على ذلك ، يقول ابن حجر : (وقال أبو علي الأهوازي [ت٤٤٦هـ] ، وأبو العلاء الهمزاني : [ت٥٦٩هـ] : قوله : (زاجر وآمر ، استئناف كلام آخر ، أي هو زاجرًا ، أي القرآن ، ولم يرد به تفسير

---

(١) النشر ١/ ٢٥ .

(٢) فتح الباري ١٩/ ٣٥ .

(٣) النشر ١/ ٢٥ .

الأحرف السبعة ، وإنما توهم ذلك من توهمه من جهة الاتفاق في العدد ، ويؤيده أنه جاء في بعض طرقه : (زاجرًا وآمرًا بالنصب)[١] ، ويقول ابن الجزري في رده الثالث : (أن يكون قوله : « حلال وحرام ...» ، إلى آخره ، لا تعلق له بالسبعة الأحرف ، ولا بالسبعة أبواب ، بل إخبار عن القرآن ، أي هو كذا وكذا)[٢] .

* والذي يدل على ضعف الحديث : الأخبار التي رواها الطبري[٣] . عن ابن مسعود ﷺ والتي منها :

أ ـ قَدْ سَمِعْتُ الْقُرَّاءَ فَوَجَدْتُهُمْ مُتَقَارِبِينَ ، فَاقْرَؤُوا كَمَا عَلِمْتُمْ ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّنَطُّع ، فَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِ أَحَدِكُمْ : هَلُمَّ وَتَعَالَ .

ب ـ مَنْ قَرَأَ مِنْكُمْ عَلَى حَرْفٍ فَلاَ يَتَحَوَّلَنّ ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنّي بِكِتَابِ الله لأَتَيْتُهُ .

ويعلق الطبري ، فيقول : «فمعلوم أن عبد الله لم يعنِ بقوله هذا : من قرأ ما في القرآن ، من الأمر والنهي ، فلا يتحولن منه إلى قراءة ما فيه من الوعد والوعيد ، ومن قرأ ما فيه من الوعد والوعيد ، فلا يتحولن منه إلى قراءة ما فيه من القصص والمثل ، وإنما عنى ـ رحمة الله عليه ـ أن من قرأ بحرفه ، وحرفه قراءته ، وكذلك تقول العرب : لقراءة رجل : حرف» .

ج ـ قول ابن مسعود ﷺ في النص الأول : (فَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِ أَحَدِكُمْ : هَلُمَّ

---

(١) فتح الباري ١٩/ ٣٥ .

(٢) النشر ١/ ٢٥ .

(٣) انظر جامع البيان ١/ ١٧ ، ١٨ .

وَتَعَالَ) قد طبقه بالفعل في قراءته ، فقد روى الطبري : (وفي قراءتنا : ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً ﴾ [يس :٢٩ ، ٥٣] وفي قراءة ابن مسعود : ﴿ إِن كَانَتْ إِلاَّ زَقْيَةً وَاحِدَةً ﴾ .

فهذا يدل دلالة واضحة على أن المراد بالأحرف السبعة ومجالها : الألفاظ ، وليست الأحكام .

الثانية : إجماع العلماء على منع وضع آية مكان آية ، وإليك بعض نصوصهم في ذلك :

١ ـ يقول الماوردي [ت ٤٥٠ هـ] : (وأما قول من قال : (المراد سبعة معاني مختلفة ، كالأحكام والأمثال ، والقصص ، فخطأ ، لأنه ﷺ أشار إلى جواز القراءة بكل واحد من الحروف ، وإبدال حرف بحرف ، وقد تقرر إجماع المسلمين أنه يحرم إبدال آية مثال بآية أحكام) وأثار اعتراضًا ، وهو : (فإن قيل : ليس المراد إبدال آيات ، بل إبدال خواتيم الآي ، فيجعل مكان غفور : رحيم ، ومكان سميع : بصير) وقد رد الماوردي على هذا الاعتراض بقوله : (وقول من قال : المراد خواتيم الآي ، فيجعل مكان غفور : رحيمًا ، وسميع ، بصيرًا ، فاسد ـ أيضا ـ للإجماع على منع تغيير القرآن للناس)[(١)] .

٢ ـ ويقول ابن عطية : (فالإجماع على أن التوسعة لم تقع في تحريم حلال ، ولا تحليل حرام ، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة)[(٢)] .

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٦/ ١٠٠ ، والبرهان ١/ ٢١٧ .

(٢) المحرر الوجيز ١/ ٤٣ ، والبرهان ١/ ٢١٦ ، ٢١٧ .

٣ ـ ويقول ابن الجزري ، بعد أن سرد هذا الرأي : (وهذه الأقوال غير صحيحة ، فإن الصحابة الذين اختلفوا وترافعوا إلى النبي ﷺ كما ثبت في حديث عمر ، وهشام ، وأُبيٍّ ، وابن مسعود ، وعمرو بن العاص ، وغيرهم ، ولم يختلفوا في تفسيره ، ولا أحكامه ، وإنما اختلفوا في قراءة حروفه)[١] .

٤ ـ وينفذ الطبري من خلال حديث رسول الله ﷺ : «**اقْرَأ القُرآنَ عَلَى حَرْفٍ ، قَالَ مِيكَائِيلُ عليه السلام : اسْتَزِدْهُ ، فَقَالَ : عَلَى حَرْفَيْنِ حَتَى بَلَغَ سِتَة أَوْ سَبْعَة أَحْرُفٍ ، فَقَالَ : كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ ، مَا لَمْ تُخْتَمْ آيَةُ عَذَابٍ بِآيَةِ رَحْمَةٍ ، أَوْ آيَة رَحْمَةٍ بِآيَةِ عَذَابٍ ، كَقَولِكَ : هَلَم وَتَعَالَ**» إلى القول : فقد أوضح نص هذا الحديث أن اختلاف الأحرف السبعة إنما هو اختلاف ألفاظ ، كقولك : هلم وتعال ، باتفاق المعاني ، لا باختلاف معاني موجبة اختلاف أحكام ، ويمثل الذي قلنا في ذلك ، صحت الأخبار عن جماعة من السلف والخلف)[٢] .

٥ ـ ويقول د/ جبل : «إن النبي ﷺ صوب قراءات جميع الذين اختلفوا في القراءة واحتكموا إليه ، ولو كان الاختلاف في المعاني «الزجر والأمر والحلال والحرام . . إلخ» لكان مستحيلًا أن يصوب النبي قراءة كل منهم ، للتناقض بين من يحلل ومن يحرم الشيء نفسه ، مثلًا ، وجاء في عدة روايات أن من قرأ بحرف فلا يتحولن منه إلى غيره ، ولو كان المراد بالحروف المعاني ، لكان معنى عدم التحول هو أن من قرأ ما في القرآن من الأمر والنهي مثلا فليس له أن يتحول عنه إلى ما فيه من الوعد والوعيد ، ثم إن الأمة تُخيَّر في

---

(١) النشر ١/ ٢٥ .

(٢) جامع البيان ١/ ١٧ .

الأخذ بأي حرف منها أي مع الاكتفاء به عن سائرها ، ولو كانت الحروف هي تلك المعاني لكان معنى ذلك أن تختار الأمة جزءًا من الدين وتترك سائره)[١] .

الرأي الثالث :

المراد بالأحرف السبعة قراءات سبع ، حكى ذلك عن الخليل بن أحمد [ت ١٧٥هـ][٢] . وصرح به محمد بن سليمان العجيلي ، المشهور بالجمل [ت ١٢٠٤هـ] في عبارته : (واختلفوا في المراد بالسبعة أحرف ، على أقوال ، والصحيح منها أن المراد بها : القراءات السبع ، لأنها التي ظهرت واستفاضت عن النبي ﷺ وضبطها عنه الصحابة ، واقتبسها عثمان والجامعة في المصاحف ، وأخبروا بصحتها ، وحذفوا منها ما لم يثبت متواترًا ، وأن هذه الحرف مختلف معانيها تارة ، وألفاظها أخرى ، وليست متضادة ولا متباينة)[٣] .

*** واختُلف في تعيين أصحاب القراءات السبع ، على قولين :**

القول الأول :

هم من الصحابة ﷺ أبو بكر [ت١٣هـ] ، وعمر ، وعثمان ، وعلي [ت٤٠هـ] وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وأبي بن كعب[٤] .

---

(١) حديث نزول القرآن ٢١ .

(٢) البرهان ١/ ٢١٤ ، جاء في العين ٣/ ٢١١ : [حرف] [وكل كلمة تقرأ على وجوه في القرآن تسمى حرفًا ، يقال : يقرأ هذا الحرف في حرف ابن مسعود أي في قراءته] تح . د/ مهدي المخزومي ، ود/ إبراهيم السامرائي/ دار الرشيد/ العراق/ ١٩٨١م .

(٣) الفتوحات الإلهية ١/ ١٠ ، ١١/ دار الفكر/ ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م .

(٤) الإتقان ١/ ١٤٠ .

القول الثاني :

هم من التابعين ﷺ وهم ابن عامر [ت ١١٨هـ] وابن كثير [١٢٠هـ] وعاصم [ت١٢٧هـ] وأبو عمرو بن العلاء [ت ١٥٤هـ] وحمزة [ت١٥٦هـ] ونافع [ت ١٦٩هـ] والكسائي [ت١٨٩هـ] .

يقول أبو شامة : (الإمام أبو بكر أحمد بن العباس مجاهد [ت ٣٢٤هـ] : أول من اقتصر على هؤلاء السبعة ، فإنه أحب أن يجمع المشهور من قراءات الحرمين ، والعراقين ، والشام ، إذ هذه الأمصار الخمسة هي التي خرج منها علم النبوة من القرآن وتفسيره ، والحديث والفقه في الأعمال الباطنة والظاهرة ، فلما أراد ذلك جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمة قراء هذه الأمصار ، ليكون ذلك موافقًا لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن ، لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أن هؤلاء السبعة المعنيين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم)[1] .

*** ولعل أصحاب هذا الرأي اعتمدوا على ما يلي :**

١ ـ كثرة استعمال الحرف بمعنى القراءة ، يقال : قرأ بحرف نافع ، وبحرف ابن كثير ، وكذلك دوران لفظ القراءة ومشتقاته بالحديث ، منها قرأ هشام ، قرأ عمر ، أقرأني جبريل ، اقرؤوا كما علمتم .

٢ ـ اشتراك لفظ سبعة في الحديث والقراءات .

٣ ـ المصاحف التي أرسلها عثمان ﷺ إلى الأمصار كانت سبعة ، وهي :

---

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي لأبي شامة ٢٢/ تح : إبراهيم عطوة عوض / مطبعة مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة/ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

(فوجه بمصحف إلى البصرة ، ومصحف إلى الكوفة ، ومصحف إلى الشام ، وترك مصحفًا بالمدينة ، وأمسك لنفسه مصحفًا ، الذي يقال له : الإمام ، ووجه بمصحف إلى مكة ، وبمصحف إلى اليمن ، وبمصحف إلى البحرين)[١] .

* ورُدَّ على هذا الرأي بما يلي :

١ ـ القول بأنها قراءات سبع لسبع من الصحابة ـ رضوان الله عنهم جميعًا ـ (لا يبدو له وجه ، فإن أكثر الخلفاء إقراء هم : عثمان ، وعلي ، ثم عمر ، والإسناد إلى أبي بكر رضي الله عنه عزيز ، ثم هناك زيد بن ثابت [ت ٤٥هـ] ، ثم إن قراءة أي من هؤلاء لم تتميز في القراءة الباقية المجمع عليها وتركت الحروف التي لم يجمع عليها من حروف هؤلاء وغيرهم)[٢] .

٢ ـ القول بأنهم نافع ومن معه ، يجيب عنه ابن الجزري بقوله : «وأنت ترى ما في هذا القول ، فإن القراءات المشهورة اليوم عن السبعة والعشرة والثلاثة عشر بالنسبة إلى ما كان مشهورًا في الأعصار الأول قل من كثر ونزر من بحر ، فإن من له اطلاع على ذلك يعرف علمه العلم اليقين ، وذلك أن القراء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقدمين من السبعة وغيرهم ، كانوا أممًا لا تحصى ، وطوائف لا تستقصى ، والذين أخذوا عنهم ـ أيضًا ـ أكثر ، وهلم جرًّا»[٣] .

ويحكى ابن الجزري عن أبي محمد مكي [ت ٤٣٧هـ] ، قوله : [وقد ذكر

---

(١) النشر ١/ ٧ ، والبرهان ١/ ٣٢٩ .

(٢) حديث نزول القرآن ٢٤ .

(٣) النشر ١/ ٣٣ .

الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ، ممن هو أعلى رتبة وأجل قدرًا من هؤلاء السبعة)[١] .

وأيضًا ، فإن صنيع العلماء ، وهم يكتبون في القراءات ، فقد اختلف اختيارهم للقراء ، فهذا أبو عبيدة [ت ٢١٠هـ] يذكر خمسة عشر رجلًا من القراء لم يذكر فيهم من السبعة حمزة ولا الكسائي[٢] . وذكر أبو حاتم [السجستاني ت ٢٥٥هـ] زيادة على عشرين رجلًا ، ولم يذكر فيهم ابن عامر ولا حمزة ولا الكسائي[٣] .

وجاء عند الزركشي : «ولا يتوهم أن قوله ﷺ : «**أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ**» انصرافه إلى قراءة سبعة من القراء يولدون من بعد عصر الصحابة بسنين كثيرة ، لأنه يؤدي إلى أن يكون الخبر متعريًا عن فائدة إلى أن يحدثوا ، ويؤدي إلى أنه لا يجوز لأحد من الصحابة أن يقرؤوا «إلا بما علموا أن السبعة من القراء يختارونه»[٤] .

٣ ـ والاستشهاد الأول ـ إن صح ـ فإنه لا يعني القراءات السبع المشهورة اليوم ؛ وذلك لما يلي :

أ ـ إجماع العلماء على جزئية القراءات السبع من كلية الأحرف السبعة ، يقول أبو شامة : (وقد اختلف السلف في الأحرف التي نزل بها القرآن ، هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم أو ليس فيه إلا حرف

---

(١) السابق ١/ ٣٧ .

(٢) فتح الباري ١٩/ ٣٨ .

(٣) السابق .

(٤) البرهان ١/ ٣٣٠ .

واحد منها)؟

مال ابن الباقلاني إلى الأول ، وصرح الطبري وجماعة بالثاني ، وهو المعتمد ، وقد أخرج ابن أبي داود (السجستاني ت ٣١٦هـ] في المصاحف ، عن أبي الطاهر بن أبي السرح [ت ٢٠٥هـ] ، قال : سألت ابن عيينة [سفيان ت١٩٨هـ] عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين ، هل هي الحرف السبعة ؟ قال : لا ، وإنما الأحرف السبعة ، مثل : هلمَّ وتعالَ وأقبل ، أي ذلك ، قلت : أجزاك ... وقرر الطبري ذلك تقريرًا ... ووافقه على ذلك جماعة ، منهم : أبو العباس بن عمار [المهدوي ت ٤٣٠هـ] في شرح الهداية [١] ، وقال : أصح ما عليه الحذاق أن الذي يقرأ الآن بعض الحروف السبعة المأذون في قراءتها لا كلها ... وقال مكي بن أبي طالب [القيسي] : هذه القراءات التي يقرأ بها اليوم ، وصحت روايتها عن الأئمة جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ... قال : وأما من ظن أن قراءة هؤلاء القراء ، كنافع ، وعاصم ، هي الأحرف السبعة التي في الحديث ، فقد غلط غلطًا عظيمًا ، قال : ويلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت عن الأئمة غيرهم ، ووافق خط المصحف ألَّا يكون قرآنًا ، وهذا غلط عظيم ، فإن الذين صنفوا القراءات من الأئمة المتقدمين ، كأبي عبيد القاسم بن سلام [ت ٢٢٤هـ] وأبي حاتم السجستاني ، وأبي جعفر الطبري ، وإسماعيل بن إسحاق [المالكي ت ٣١٠هـ] والقاضي وقد ذكروا أضعاف هؤلاء [٢] .

ب ـ تمييز القراءات السبع تأليفًا في القرن الأربعمائة ، أما ما قبل ذلك

---

(١) في القراءات السبع وهو شرح على كتاب الهداية للمؤلف نفسه .

(٢) فتح الباري ١٩/ ٣٦ ، ٣٧ .

فكانت مختلطة بغيرها ، يقول ابن الجزري : (وتفسير الحديث بهذه القراءات السبع ، خطأ فاحش ، وجهل من قائله ، ولم تكن القراءات السبع متميزة عن غيرها إلا في القرن الأربعمائة ، جمعها أبو بكر بن مجاهد)[١] .

٤ ـ وأما لفظ «سبع» الذي اشترك في القراءات والحديث ، فيجاب عنه بالآتي :

أ ـ هذا مخالف لإجماع العلماء ، يقول أبو شامة : (ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة ـ الآن ـ هي التي أريدت في الحديث ، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة ، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل)[٢] .

ب ـ تأليف العلماء للقراءات ، كان تأليف العلماء في القراءات على نحوين :

النحو الأول : الزيادة على السبعة ، من ذلك :

ـ ألف أبو عبيدة كتابًا في القراءات ، وذكر فيه خمسة عشر رجلًا[٣] .

ـ وألف أبو حاتم السجستاني كتابًا في القراءات ، وذكر فيه زيادة على عشرين رجلًا[٤] .

ـ وذكر الطبري اثنين وعشرين رجلا[٥] .

---

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين ١٢٧/ تح د/ عبد الحي الفرماوي/ مكتبة مصر/ ط١/ ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م ، والبرهان ١/ ٢٢٧ .

(٢) فتح الباري ١٩/ ٣٧ .

(٣) السابق ١٩/ ٣٨ .

(٤) السابق .

(٥) السابق .

ـ وألف غيره ـ أي غير ابن جبير [ت ٢٥٨هـ] كتابًا وسماه الثمانية ، وزاد على هؤلاء السبعة : يعقوب الحضرمي[١] [ت ٢٠٥هـ] وقد صرح في بعض المواطن أنه ابن جبير[٢] .

ـ وألف ابن الجزري كتابًا ، وسماه النشر في القراءات العشر ، فذكر السبعة وزاد أبا جعفر [ت ١٣٠هـ] ، ويعقوب ، وخلفًا [ت ٢٢٩هـ] .

ـ وألف البنا الدمياطي [١١١٧هـ] كتابًا أسماه إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، فذكر من ذكرهم ابن الجزري ، وزاد : ابن محيصن [ت ١٢٣هـ] واليزيدي [١٠٢هـ] والحسن البصري [ت ١١٠هـ] والأعمش [ت ١٤٨هـ] .

النحو الثاني : الاقتصار على خمسة قراء ـ فقط ـ وكان هذا صنيع ابن جبير ، يقول الزركشي : (وقد ألف ابن جبير المقرئ ـ وكان قبل ابن مجاهد ـ كتابًا في القراءات ، وسماه كتاب الخمسة ، وذكر فيه خمسة من القراء لا غير[٣] . ويبين ابن حجر علة اقتصار ابن جبير على خمسة ـ قراء ـ فقط ـ فيقول : (وإنما اقتصر على ذلك لأن المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خمسة إلى هذه الأمصار)[٤] .

---

(١) البرهان ١/ ٣٢٩ .

(٢) إتحاف فضلاء البشر : التحقيق ٣٦ تح د/ شعبان محمد إسماعيل/ مكتبة الكليات الأزهرية / ط/ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

(٣) البرهان ١/ ٣٢٩ .

(٤) فتح الباري ١٩/ ٣٨ .

* ففي هذين النحوين ـ من صنيع العلماء ـ دلالة واضحة ، على أنه ليس لفظ «سبع» الحديث هو لفظ «سبع» القراءات ، وهذا اعتقاد الناس ، بل موقف عالم واحد ، لأن ابن جبير كان له في الزيادة كتاب ، وفى النقصان كتاب .

ولذلك يقول الكواشي [ت ٦٨٠هـ] : (كل ما صح سنده ، واستقام مع جهة العربية ، ووافق لفظه خط المصحف الإمام ، فهو من السبع المنصوص عليها ، ولو رواه سبعون ألفًا مجتمعين أو متفرقين ، فعلى هذا الأصل ينبني من يقول : القراءات عن سبعة كان أو سبعة آلاف)[١] .

٥ ـ ويرد على أن المصاحف المرسلة من قبل عثمان ﷺ كانت سبعة ، بأنه دليل تطرق إليه الاحتمال ، لأنه قد سبق عن ابن جبير الاقتصار على خمسة قراء ، لأن الجهات المرسل إليها كانت خمسة ، ويقول ابن حجر عن مصحف البحرين ، ومصحف اليمن : (ولم نسمع لهذين المصحفين خبرًا ، وأراد ابن مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف ، فاستبدلوا من غير البحرين واليمن قارئين ، يكمل بهما العدد ، فصادف ذلك موافقة للعدد الذي ورد الخبر به ، وهو أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فوقع ذلك لمن لم يعرف أصل المسألة ، ولم يكن له فطنة)[٢] .

الرأي الرابع :

ذكره الزركشي بقوله : (إن ذلك راجع إلى بعض الآيات ، مثل قوله : ﴿ أُفٍّ لَّكُمْ ﴾ [الأنبياء :٦٧] فهذا على سبعة أوجه ، بالنصب والجر والرفع ،

---

(١) البرهان ١/ ٣٣١ .

(٢) فتح الباري ١٩/ ٣٨ .

وكل وجه : التنوين وغيره ، وسابعها الجزم ، مثل قوله : ﴿ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ ﴾ [مريم :٢٥] ونحوه [١] .

ورد هذا الرأي بما يلي :

١ ـ قلة الكلمات التي تقرأ على سبعة أوجه في القرآن الكريم ، يقول ابن عبد البر : (لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا الشيء القليل ، مثل : ﴿ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [المائدة : ٦٠] [٢] . وإذا كان ابن عبد البر قد أقر بقلة الكلمات في القرآن الكريم التي تقرأ على سبعة أوجه ، فإن ابن قتيبة قد أنكر ذلك ـ تمامًا ، في قوله : (وليس يوجد في كتاب الله ـ تعالى ـ حرف قرئ على سبعة أوجه ـ يصح ـ فيما أعلم) [٣] ورد عليه ابن الأنباري [ت ٣٢٨هـ] بمثل : ﴿ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [المائدة : ٦٠] ، ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ [الإسراء :٢٣] ، ﴿ وَجِبْرِيلَ ﴾ [٤] [البقرة :٩٨]

* والحق مع ابن الأنباري وابن عبد البر في أن ذلك موجود في القرآن لكنه بقلة ، ويعذر ابن قتيبة في إنكار ذلك لأنه لا يبلغه .

وإليك بيان للقراءات في نموذج مما استشهد به ، فكلمة «أف» من قوله : ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ [الإسراء :٢٣] يقول أبو حيان [ت ٧٤٥هـ] : (وقرأ الحسن

---

(١) البرهان ١/ ٢٢٣ .

(٢) فتح الباري ١٩/ ٣٢ ، والبرهان ١/ ٢٢٣ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ٣٤/ تح السيد صقر/ دار التراث/ ط٢/ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

(٤) فتح الباري ١٩/ ٣٢ .

والأعرج [ت ١٣٠هـ] وأبو جعفر ، وشيبة [ت ١٣٠هـ] وعيسى [بن عمر الثقفي ت ١٥٠هـ] ، ونافع وحفص [ت ١٨٠هـ] أُفٍّ بالكسر والتشديد مع التنوين ، وقرأ ابن كثير وابن عامر بفتحها مشددة من غير تنوين ، وحكى هارون [الأعور ت قبل ٢٠٠هـ] قراءة بالرفع والتنوين ، وقرأ أبو السمال «أُفٌّ» بضم الفاء من غير تنوين ، وقرأ زيد بن علي [ت ١٢٢هـ] «أفًّا» بالنصب والتشديد والتنوين ، وقرأ ابن عباس « أف » خفيفة)[١] .

وقلة الكلمات يعني أن هناك كلمات تقرأ على أوجه أقل من سبعة أحرف أو أكثر بل أن كلمة « أف » التي معنا زادت على السبعة أوجه حتى بلغت إلى عشرة ، كما ذكر ابن منظور [ت ٧١١هـ][٢] .

٢ ـ يمكن توجيه هذه الأوجه بأنها من اللهجات ، يقول أبو حيان بعد أن ساق القراءات في نصه السابق : (فهذه سبع قراءات من اللغات التي حكيت في «أف»[٣] .

ويقول ابن منظور : [وقد جمع جمال الدين بن مالك [ت ٦٧٢هـ] هذه العشر لغات في بيت واحد ، وهو قوله :

فَأُفَّ ثَلِّثْ وَنَوِّنْ إِنْ أَرَدْتَ وَقُلْ أُفَّي وَأُفِّي وَأفْ وَأُفَّة تُصِبِ[٤]

٣ ـ إذا فسر الحديث بهذه الوجوه النحوية القليلة ، فماذا نقول في بقية

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٢٧/ دار الفكر / ط٢ / ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

(٢) اللسان ١/ ٩٥ [أفف] دار المعارف .

(٣) البحر المحيط ٦/ ٢٧ .

(٤) اللسان ١/ ٩٥ [أفف] .

اختلاف القراءات القرآنية من أصوات وبنية وتراكيب ودلالة ، إلى غير ذلك ، وقد وقع ذلك كثيرًا ؟ فهذا يقتضي أن سياق الحديث يبعد عن هذا التفسير ، لأن القراءات تعدت إلى جُل الآيات في جميع المستويات اللغوية .

٤ ـ إذا فسرتم الحديث بالتخصص الإعرابي ، فلا مانع من إرادة التخصصات الأخرى ، ولذلك وجدنا للقراء رأيًا في تفسير الحديث يقولون : (أنها ـ أي السبعة أحرف ـ من طريق التلاوة وكيفية النطق بها ، من إظهار وإدغام ، وتفخيم وترقيق ، وإمالة وإشباع ، ومد وقصر ، وتخفيف ، وتليين ، وتشديد)[١] .

* كما نجد للفقهاء : رأيًا يقولون فيه : (المراد به سبعة أشياء المطلق والمقيد ، والعام والخاص ، والنص والمُؤوَل ، والناسخ والمنسوخ ، والمجمل والمفسر ، والاستثناء ، وأقسامه ، حكاه أبو المعالي [شيذلة ت ٤٩٤هـ] بسند له عن أئمة الفقهاء)[٢] .

ونجد آراء أخرى ، بأن المراد منها علم القرآن يشتمل على سبعة أشياء ، ولأهل اللغة ، ولأصحاب التصوف ، وزيادة توضيح من أهل النحو[٣] .

وكلها أقوال يشبه بعضها بعضًا ، ثم نتساءل : هل التخصص كان أيام نزول القرآن على سبعة أحرف ؟! وهل في هذه العلوم والتخصصات توسعة على الناس ؟ وأي حكمة تكون من وراء جعل السبعة الأحرف علم البلاغة أو علم النحو أو علم اللغة أو علم التصوف أو أي علم آخر ؟! ولذلك

---

(١) البرهان ١/ ٢٢٦ .

(٢) البرهان ١/ ٢٢٥ .

(٣) السابق ١/ ٢٢٤ وما بعدها .

وجدنا من القدماء والمعاصرين من يرفض مثل هذه الآراء ، فهذا ابـن حبـان يقول : (فهذه خمسة وثلاثون قولًا لأهل العلم واللغة في معنى إنزال الحـديث على سبعة أحرف :

وهي أقاويل يشبه بعضها بعضًا ، وكلها محتملة ، وتحتمل غيرهـا ، وقـال المرسي [شرف الدين محمد بن عبد الله السلمي ت ٥٦٥هـ] : هذه الوجـوه أكثرها متداخلة ، ولا أدري مستندها ، ولا عمـن نقلـت ، ولا أدري لم خـص كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكره مع أنها كلها موجودة في القرآن فلا أرى معنًى للتخصص ، وفيها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة ، وأكثرها يعارضه حديث عمر مع هشام بن حكيم الذي في الصحيح ، فإنهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه ، وإنما اختلفا في قراءة حروفه)[١] .

ويقول الدكتور / جبل : (فهي كلها تسبيعات مـن مـصطلحات فنيـة متـأخرة ، لولا حسن الظن بالمتقدمين والأدب معهم ، لقلنا : إنهم كـانوا عـابثين حـين فسروا الحديث الشريف بهذه المصطلحات الفنية ، وإلا فما معنى أن يقـال : إن المراد بالأحرف الـسبعة التـي نـزل بهـا القـرآن ، هـو الحـذف والـصلة ، والتقديم والتأخير ، والاسـتعارة والتكـرار ، والكنايـة والحقيقـة والمجـاز ، والمجمل والمفسر ، والظاهر والغريب ، وحكى هذا القول عـن أهـل اللغـة كذا ، إن القول بهذا يعني الكثير مما لا يمكن قبوله)[٢] .

الرأي الخامس :

المراد بـالأحرف الـسبعة أمهـات اللهجـات : الألـف والبـاء ، والجـيم ،

---

(١) الإتقان ١/ ١٤١ .

(٢) حديث نزول القرآن ١٩ .

والدال ، والراء ، والسين ، والعين ، لأن عليها تدور جوامع كلام العرب [١] .

وُردَّ هذا الرأي ، لأنه غريب ينقصه الدليل ، (فالقول بأن الأحرف السبعة هي أمهات حروف الهجاء (أبجد رسع) التي عليها تدور جوامع كلام العرب ، قول يبدو في صورة دعوى عريضة ، لا يبدو لها وجه مفهوم تقبل به) [٢] .

الرأي السادس :

حكاه الزركشي عن الطحاوي : أن ذلك خاص لضرورة دعت إليه ، لأن كل ذي لغة كان يشق عليه أن يتحول عن لغته ، ثم لما كثر الناس والكتاب ارتفعت تلك الضرورة ، فارتفع حكم الأحرف السبعة ، وعاد ما يقرأ به إلى حرف واحد) [٣] .

*** وهذا الرأي تاريخي أكثر منه تقريري ، ولكن يفهم منه أمران :**

الأول : تفسير الأحرف باللهجات ، وهذا واضح في قوله : (لأن كل ذي لغة كان يشق عليه أن يتحول عن لغته) .

الثاني : عده من الردود التي يرد بها على المجوزين القراءة بالمرادف ـ الذي سيذكر بعد ـ أي أن القراءة بالمرادف كانت في زمن دعت إليه الضرورة ثم نسخ بزوال السبب .

الرأي السابع :

المراد بالسبعة أحرف : (سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالألفاظ

---

(١) الإتقان ١/ ١٤٠ .

(٢) حديث نزول القرآن ٢٤ .

(٣) البرهان ١/ ٢٢٤ .

المختلفة ، نحو : أقبل ، وهلمَّ ، وتعالَ ، وعجل ، وأسرع ، وأَنْظِر ، وأَخِّر ، وأمهل ، ونحوه ، وكاللغات التي في ـ أف ـ ونحو ذلك ، قال ابن عبد البر : وعلى هذا القول أكثر أهل العلم ، وأنكروا على من قال : إنها لغات ، لأن العرب لا تركب لغة بعضها بعضًا ، ومحال أن يقرئ النبي ﷺ أحدًا بغير لغته ، وأسند عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ : ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ ﴾ [البقرة :٢٠] «سعوا فيه» [(١)] .

قال : فهذا معنى السبعة الأحرف المذكورة في الأحاديث عند جمهور أهل الفقه والحديث ، منهم سفيان بن عيينة ، وابن وهب [الفهري المصري ت ١٩٧هـ] ومحمد بن جرير الطبري ، والطحاوي ، وغيرهم ، وفي مصحف عثمان الذي بأيدي الناس منها حرف واحد ، وقال الزهري : إنما هذه الأحرف في الأمر الواحد ، وليست تختلف في حلال ولا حرام[(٢)] .

* ونلاحظ في نص ابن عبد البر ما يلي :

١ ـ أكثر أهل العلم على تفسير الأحرف السبعة على أنها قراءات بالمرادف ، وَعَدَّ منهم :

أ ـ سفيان بن عُيينة ، وقد أوضح رأيه ابن حجر ، فقال : (أخرج ابن أبي داود في المصاحف عن أبي الطاهر بن أبي السرح ، قال : سألت ابن عيينة عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين ، هل هي الأحرف السبعة ؟ قال : لا ، وإنما

---

(١) جاء في البحر المحيط ١/ ٩٠ (وفي مصحف أُبيّ «مرُّوا فيه» وفي مصحف ابن مسعود «مضوا فيه» ونسب الزركشي «مروا فيه» بجانب أبي ابن مسعود . البرهان ١/ ٢٢١ .

(٢) البرهان ١/ ٢٢٠ ، ٢٢١ .

الأحرف السبعة ، مثل : هلم ، وتعال ، وأقبل ، أي ذلك قلت : أجزاك)[١] .

وقد استشهد بكلام ابن عيينة ـ من قبل ـ على منافاته أن تكون الأحرف السبعة هي القراءات السبع ، ويستشهد به ـ هنا على أن المراد بها قراءات بالمرادف .

ب ـ ابن وهب ذكر الزركشي : (وذكر ابن وهب في كتاب الترغيب من جامعه قال : قيل لمالك [ابن أنس ت ١٥٠ هـ] : أترى أن تقرأ مثل ما قرأ عمر ابن الخطاب ﴿ فامضوا إلى ذكر الله ﴾[٢] . قال : جائز ، قال رسول الله ﷺ : «**أُنْزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، فَا قْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ** »ومثل : «يعلمون» و«تعلمون» قال مالك : لا أرى باختلافهم بأسًا ، وقد كان الناس ولهم مصاحف ، قال ابن وهب : سألت مالكًا عن مصحف عثمان ، فقال لي : ذهب ، وأخبرني مالك ، قال : أقرأ عبد الله بن مسعود[٣] رجلًا : ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴾ [الدخان :٤٣ ، ٤٤] فجعل الرجل يقول :

---

(١) فتح الباري ١٩/ ٣٦ .

(٢) ليست قراءة عمر بن الخطاب ﷺ وحده بل وردت أيضًا قراءة عن علي ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وأبي بن كعب ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وأبي العالية ، والسلمي ، ومسروق ، وطاووس ، وسالم بن عبد الله ، وطلحة بخلاف ، وقال أبو الفتح : في هذه القراءة تفسير للقراءة العامة ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ ﴾ أي اقصدوا وتوجهوا) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . لابن جني ٢ / ٣٢١ ، ٣٢٢/ تح على النجدي ناصف وآخرين / القاهرة/ ١٣٨٦هـ ـ ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م .

(٣) وفي الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ٢/ ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، أن أبا الدرداء هو الذي كان يقرئ الرجل / المطبعة البهية المصرية / ط١/ ١٣٤٣هـ .

« طعام اليتيم » فقال : «طعام الفاجر » فقلت لمالك : أترى أن يقرأ بذلك ؟قال : نعم ، أرى أن ذلك واسعًا)[١] .

فلعل ذكر ابن وهب لرأي مالك يكون تعبيرًا عن رأيه ـ أيضًا .

ج ـ محمد بن جرير الطبري : ورأيه واضح في قوله : (بل الأحرف السبعة التي نزل الله بها القرآن هي لغات سبع في حرف واحد ، وكلمة واحدة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني ، كقول القائل : هلم ، وأقبل ، وتعال ، وإليَّ ، وقصدي ، ونحوي ، وقربي ، ونحو ذلك مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق ، وتتفق فيه المعاني وإن اختلفت بالبيان به الألسن ، كالذي روينا آنفًا عن رسول الله ﷺ وعمن روينا ذلك عنه من الصحابة أن ذلك بمنزلة قولك : هلم ، تعال ، وأقبل ، وقوله : ﴿ ما ينظرون إلا زقية ﴾[٢] . و﴿ إِلاَّ صَيْحَةً ﴾[٣] .

فالطبري أعطى بعدًا جديدًا في تفسير الأحرف السبعة ، فقال : هي لغات سبع في حرف واحد ، وكأنه أراد أن يوفق بين الرأي القائل بأنها لغات سبع والرأي القائل بأنها مترادفات ، ولذلك تجد ابن حجر يذهب هذا المذهب ، فيقول : (قلت : ويمكن الجمع بين القولين ـ اللغات والمترادفات ـ بأن يكون المراد

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ٨/ ٢٩٢/ تح مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري مؤسسة قرطبة ، والاستذكار لابن عبد البر ٢/ ٤٨٦ تح سالم محمد عطا ومحمد علي معوض دار الكتب العلمية بيروت ط/ ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م ، والبرهان ١/ ٢٢٢ .

(٢) الذي قرأ «زقية» بدل « صيحة » عبد الله بن مسعود ، وعبد الرحمن بن الأسود المحتسب ٢/ ٢٠٦ .

(٣) جامع البيان ١/ ٣٠ .

بالأحرف تغاير الألفاظ مع اتفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات)[١] .

وقد ذكر السيوطي هذا البعد الذي ذكره الطبري ـ وإن لم يصرح به ، فقال : (المراد بالأحرف السبعة اللغات المختلفة لأحياء من العرب في معنى واحد ، مثل هلم وهات وتعال وأقبل)[٢] .

(د) الطحاوي : قد سبق رأي الطحاوي ، وهو الرأي السادس ، واعتبر رأيه ردًّا على المجوزين القراءة بالمرادف .

(٢) أدلة أصحاب هذا الرأي :

لقد أعطى نص ابن عبد البر نموذجًا علميًّا ، وهو قراءة أبي بن كعب «سعوا فيه » بدلا من «مشوا فيه » وتوالت قراءات الصحابة ومن تبعهم في هذا الشأن ، ومما يضاف إلى ما سبق ذكره من قراءات بالمرادف :

أ ـ ومن ذلك ما رواه الأعمش قال : سمعت أنسًا يقرأ : ﴿ لَوَلَّوْا إِلَيْه وَهُمْ يَجْمزُونَ ﴾ قيل له : «ما يجمزون ؟» إنما هي « يَجْمَحُونَ » فقال : يَجْمَحُونَ وَيَجْمِزُونَ وَيَشْتَدُّونَ واحد[٣] .

ويعقب ابن جني [ت ٣٩٢هـ] (ظاهر هذا أن السلف كانوا يقرؤون الحرف مكان نظيره ، من غير أن تتقدم القراءة بذلك ، لكنه لموافقة صاحبه في المعنى ، وهذا موضع نجد الطاعن به إذ كان هكذا على القراءة مطعنًا ، فيقول : ليست هذه الحروف كلها عن النبي ﷺ ولو كانت عنه لما ساغ إبدال

---

(١) فتح الباري ١/ ٣٣ .

(٢) الإتقان ١/ ١٢٤ .

(٣) المحتسب ١/ ٢٩٦ .

لفظ مكان لفظ ، إذ لم يثبت التخيير في ذلك عنه ، ولما أنكره ـ أيضا ـ عليه «يجمزون» إلا أن حسن الظن بأنس يدعو إلى اعتقاد تقدم القراءة بهذه الأحرف الثلاثة التي هي « يجمحون » و «يجمزون » و «يشتدون » فيقول : اقرأ بأيها شئت فجميعها حروف مسموعة عن النبي ﷺ لقوله ﷺ : « **نَزَلَ الْقُرْآنُ بِسَبْعَةِ أَحْرُفٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ** »(١) .

فإن قيل : لو كانت هذه الأحرف مقروءًا بجميعها لكان النقل بذلك قد وصل إلينا .

قيل : أولًا يكفيك أنس موصلًا إلينا .

فإن قيل : إن أنسًا لم يحكها قراءة ، وإنما جمع بينها في المعنى ، واعتل في جواز القراءة بذلك لا بأنه رواها قراءة متقدمة .

قيل : قد سبق من ذكر حسن الظن ما هو جواب عن هذا) .

---

(١) بلفظ مطول عن أبيّ خرجه النسائي في السنن الكبرى : كتاب فضائل القرآن : باب : على كم نزل القرآن ٥/ ٥ حديث رقم ٧٩٨٦/ تح عبد الغفار سليمان البنداري ، د/ سيد كسروي حسن / دار إحياء الكتب العلمية / بيروت/ ط١ / ١٤١١ ــ ١٩٩١م والإمام أحمد في مسنده : ٥/ ٤١ ، ١٢٢ . وسعيد بن منصور في مسنده : كتاب فضائل القرآن ١/ ١٥٩ حديث رقم ٣٣ من حديث عمرو بن دينار يبلغ به النبي / تح د/ سعد بن عبد الله آل حميدان/ دار العصيمي/ الرياض/ ط١/ ١٤١٤هـ وابن أبي شيبة في مصنفه : كتاب فضائل القرآن : باب القرآن على كم حرف نزل ٦/ ١٣٨ حديث رقم ٣٠١٢٢ من حديث أبيّ بن كعب / تح . كمال يوسف الحوت / مكتبة الرشد/ الرياض / ط١/ ١٤٠٩ هـ والطبراني في المعجم الكبير ٢٠/ ١٥٠ الحديث رقم ٣١٢ من حديث معاذ بن جبل / تح الشيخ : حمدي السلفي / مكتبة العلوم والحكم / الموصل / ط٢/ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م وإسحاق ابن راهويه في مسنده : ٥/ ١٩٣ حديث رقم ٢٣٢١ من حديث أم أيوب / تح د . عبد الغفور البلوشي ، مكتبة الإيمان / المدينة المنورة/ ط١/ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .

٢ ـ ومن ذلك قراءة عليٍّ ﷺ وابن عباس ، وابن مليكة [ت ١١٧هـ] ، وعكرمة [ت ١٠٤هـ] ، والجحدري [ت ١٢٨هـ] ، وعلى بن حسين [ت ٩٤هـ] ، وزيد بن علي ، وجعفر بن محمد [ت ١٣٦هـ] ، وأبي زيد المدني ، وعلي ابن بديمة ، وعبد الله بن يزيد [ت ٢١٣هـ] ﴿ أَفَلَمْ يَتَبَيَّنِ الذِينَ﴾ .

قال أبو الفتح : هذه القراءة فيها تفسير معنى قول الله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَأْيْئَسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الرعد :٣١] ، وروينا عن ابن عباس : أنها لغة ، وهبيل فخذ من النخع)[١] .

٣ ـ ومن ذلك قراءة أبي السمال : «فَحَاسُوا» بالحاء .

قال أبو الفتح : قال أبو زيد [ت ٢١٥هـ] أو غيره ، قلت له : إنما هو ﴿فَجَاسُواْ﴾ [الإسراء :٥] فقال : حَاسُوا وجَاسُوا : واحد وهذا يدل على أن بعض القراء يتخير بلا رواية)[٢] .

وهذا ـ لعمري ـ من ابن جني تناقض في موقفه حيث أحسن الظن بأنس وجعله يقرأ بالرواية ، وهنا يجعل القراءة بالاختيار ، وإنما القراءة سنة متبعة عن رسول الله ﷺ .

٤ ـ ومن ذلك قراءة قوله تعالى : ﴿ وَهُم مِّن﴾ ﴿يَنسِلُونَ﴾ [الأنبياء :٩٦] .

قرأ ابن مسعود «حدب» ، «جدث» قال أبو الفتح : هو القبر بلغة أهل الحجاز)[٣] .

---

(١) المحتسب ١/ ٣٥٧ .

(٢) السابق ٢/ ١٥ .

(٣) المحتسب ٢/ ٦٦ .

٥ ــ ومن ذلك قوله ـ تعالى : ﴿ يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا ﴾ [الحديد :١٣] . قرأها ابن مسعود وأبيّ بن كعب «أمهلونا ، أخرونا ، ارقبونا»(١) .

٦ ـ قوله ـ تعالى : ﴿ وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾ [المزمل :٦] عن الأعمش عن أنس أنه قرأ : ﴿ وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾ « وأصوب » فقيل له : يا أبا حمزة : إنما هي « ﴿ وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾ فقال أنس : «إن أَقْومُ » ، « وَأَصْوَبُ » ، « وَأَهْيَأُ » واحد (٢) .

فهذه الروايات تثبت أن المراد بالأحرف السبعة هي القراءة بالمرادف ، كما احتج أصحاب هذا الرأي بما روى عن رسول الله ﷺ .

(أ) حدث سلمان بن صرد عن أبي بن كعب ، قال : قرأ أُبَيٌّ آيَة وَقَرَأَ ابنُ مسعود آيةً خَلافَها ، وَقَرأَ رَجُلٌ آخَرُ خِلافَهُمَا ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ : أَلَمْ تَقْرَأْ آيَةَ كَذَا ؟ ، وَقَالَ ابنُ مَسْعُودِ : أَلَمْ تَقْرَأْ آيَةَ كَذَا ؟ فَقَالَ : « **كُلُّكُمْ مُحْسِنٌ مُجْمِلٌ** » وقال : « **يَا أُبَيّ : إِنّي أُقْرِئْتُ الْقُرْآنَ ، فَقُلْتُ : عَلَى حَرْفٍ أو حَرْفَيْنْ ، فَقَالَ لِي المَلكَ : عَلَى حَرْفَيْنْ ، فَقُلْتُ : عَلَى حَرْفَيْنِ أَوْ ثَلاثَةٍ ، فَقَالَ عَلى ثَلاثَةٍ ، هَكَذَا حَتَى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ لَيْسَ فِيهَا إِلاَّ شَافٍ كَافٍ ، قُلْتُ : غَفُورًا رَحِيمًا ، أَوْ قُلْتُ : سَمِيعًا حَكِيمًا ، أَوْ قُلْتُ : عَلِيمًا حَكِيمًا ، أَوْ قُلْتُ : عَزِيزًا حَكِيمًا ، أَيَّ ذَلك قلتَ فَإِنْهُ كَذِلكَ** »(٣) .

---

(١) البرهان ١/ ٢٢١ .

(٢) المحتسب٢/ ٣٣٦ .

(٣) البرهان :١/ ٢٢١ وقد سبق تخريجه .

(ب) حدث أبو بكر ، قال : جاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال : اقرَأْ عَلَى حَرْفٍ ، فَقَالَ مِيكَائيلُ : استزدْهُ ، فقال : على حَرْفَيْن ، فقال ميكائيلُ : استزدهُ ، حتى بلغ إلى سبعة أحرفٍ ، فقال : اقْرأَهُ ، فكل شافٍ كافٍ ، إلاَّ تَخْلِطْ آيَة رحمةٍ بآيةِ عذابٍ ، وآيةَ عذابٍ بآيةِ رَحْمَةٍ ، نحو هَلُمَّ ، وتعال ، وأقبلْ ، واذهب ، وأسرع ، وعجل [١] .

مناقشة هذا الرأي :

نستطيع أن نناقش هذا الرأي بما يلي :

١ ـ هذا الرأي مردود بما قاله أبو عمر : (إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها أنها متفق مفهومها ، مختلف مسموعها ، لا يكون في شيء منها معنى وضده ، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافًا ينفيه ويضاده ، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده) [٢] .

٢ ـ زوال سبب القراءة بالمرادف ، فكانت القراءة به رخصة للمسلمين الأولين ، تيسيرًا عليهم ، وعندما زالت المشقة نسخت القراءة بالمرادف ، يقول الطحاوي : (وإنما كان ذلك رخصة لما كان يتعسر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد ، لعدم علمهم بالكتابة والضبط وإتقان الحفظ ، ثم نسخ بزوال العذر وتيسر الكتابة والحفظ ، وكذا قال ابن عبد البر والباقلاني وآخرون) [٣] .

---

(١) البرهان : ١/ ٢٢١.

(٢) السابق .

(٣) الإتقان ١/ ١٣٤ ، ١٣٥ .

وذكر ابن حجر (ما يتغير بإبدال كلمة بكلمة ترادفها ، مثل : ﴿ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ﴾ [القارعة :٥] .في قراءة ابن مسعود وسعيد بن جبير [ت ٩٥هـ] : ﴿ كالصوف المنفوش ﴾ وهذا وجه حسن ، لكن استبعد قاسم بن ثابت [ت ٣٠٢هـ] في الدلائل [١] . لكون الرخصة في القراءات إنما وقعت وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم ، وإنما كانوا يعرفون الحروف بمخارجها)[٢] .

٣ ـ رفض بعض العلماء مبدأ سماع كل المترادفات من النبي ﷺ وهذه مسألة أوقعت ابن جني في تناقض ـ كما سبق ذكره ـ وليس الأمر كذلك بل يحسم ابن حجر القضية ، فيقول : (إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي ، أي إن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته ، بل المراعي في ذلك السماع من النبي ﷺ ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب (أقرأني النبي ﷺ لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ، ولو لم يكن مسموعًا له ، ومن ثم أنكر عمر على ابن مسعود قراءته : ﴿عتى حين ﴾ أي : ﴿حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف :٣٥] .وكتب إليه : إن القرآن لم ينزل بلغة هذيل ، فأقرئ الناس بلغة قريش ، ولا تقرئهم بلغة هذيل ، وكان ذلك قبل أن يجمع عثمان الناس على قراءة واحدة)[٣] .

تعليق :

هذا تناقض من ابن حجر ، ويرد عليه ومن تبعه بما يلي :

أ ـ يرد الطبري على الفكرة القائلة بأنه يجوز القراءة بالمرادف دون سماع ،

---

(١) في شرح غريب الحديث ومعانيه .

(٢) فتح الباري ١٩/ ٣٤ .

(٣) فتح الباري ١٩/ ٣٢ .

فيقول : (مع أن المتدبر إذا تدبر قول هذا القائل في تأويله قول النبي ﷺ : «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ » وادعائه أن معنى ذلك بأنها سبع لغات متفرقة في جميع القرآن ، ثم يجمع بين قيله ذلك ، واعتلاله لقيله ذلك بالأخبار التي رويت عمن روى ذلك عنه من الصحابة والتابعين أنه قال : هو بمنزلة قولك : تعال ، وهلم ، وأقبل ، وأن بعضهم قال : هو بمنزلة قراءة عبد الله ﴿ إِلاَّ زَقْيَةً﴾ وهي في قراءتنا﴿إِلَّاصَيْحَةً﴾ وما أشبه ذلك من حججه ، علم أن حججه مفسدة في ذلك مقالته ، وأن مقالته فيه مضادة حججه ، لأن الذي نزل به القرآن عنده إحدى القراءتين ، إما ﴿ صَيْحَةً﴾ وإما « زَقْيَةً » وإما «تعال » أو « أقبل » ، أو « هلم » لا جميع ذلك ، لأن كل لغة من اللغات السبع عنده ـ في كلمة ، أو حرف من القرآن غير الكلمة ، أو الحرف الذي فيه اللغة)[1] .

فإذا كان هذا النص يثبت أن الذي سمع من النبي ﷺ هو أحد المترادفات لا جميعها ، فإن هذا يبطل رأي المجوزين لذلك .

ب ـ ذكر السيوطي قراءات لبعض الصحابة مثل قراءة سعد بن أبي وقاص : [ت ٥٥هـ]﴿ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمٍّ ﴾ ومثل قراءة ابن عباس : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ في مَواسِمِ الْحَجِ ﴾ وقراءة ابن الزبير [ت ٧٣هـ] ﴿ وَلْتكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالمعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنكَرِ وَيَسْتَعِينُونَ بِالله عَلَى مَا أَصَابَهُمْ﴾ .

ثم ينقل عن ابن الجزري قوله في آخر كلامه : (وربما كانوا يدخلون

---

(١) جامع البيان ١/ ٥٧ .

التفسير في القراءة ـ إيضاحًا وبيانًا ـ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآنًا ، فهم آمنون من الالتباس ، وربما كان بعضهم يكتبه معه ، وأما من يقول : إن بعض الصحابة كان يجيز القراءة بالمعنى ، فقد كذب)[١] .

ج ـ لو جاز ذلك لما وقع الخلاف بين عمر وهشام { وبين عمر وابن مسعود ـ رضي الله عنهما ـ ولما وقع شك في صدر أُبيّ بن كعب ﷺ ولما كان هناك داع لإزالة النبي ﷺ لهذا الخلاف ، ولهذا الشك ، ولكنه ﷺ أزال ذلك بتقريره أن مصدر اختلاف القراءات ، إنما هو وحي من الله ﷻ .

د ـ إذا نظرنا في الروايات المذكورة سابقًا والتي تثبت القراءة بالمعنى ، نجدها واردة عن عمر ، وابن مسعود ، وأبي ، وعليّ ، وابن عباس ، وغيرهم ، وهذا شبه إجماع ، ولا سبيل لإنكاره .

٤ ـ قلة المترادفات الواردة في القراءات ، والاقتصار على النزر اليسير فيه ظلم للمشهور الكثير الذي مثل مستويات أخرى غير الدلالة ، من أصوات ، وبنية ، وتراكيب .

الرأي الثامن :

المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب ، ذهب إلى ذلك ابن عباس { في قوله : «نزل القرآن على سبع لغات»[٢] . وأبو عبيد القاسم بن سلام ، حيث قال : «على سبعة أحرف» يعني سبع لغات من لغات العرب ، قال : وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه ، هذا لم نسمع به ، قال : ولكن نقول : هذه اللغات متفرقة في القرآن ، فبعضه بلغة قريش ،

---

(١) الإتقان ١/ ٢١٦ .

(٢) فتح الباري ١٩/ ٣١ .

وبعضه بلغة هوازن ، وبعضه بلغة هذيل ، وبعضه بلغة أهل اليمن ، وكذلك سائر اللغات ومعانيها في هذا كله واحدة ، قال : ومما يبين ذلك قول ابن مسعود : إني قد سمعت القرأة ، ووجدتهم متقاربين ، فاقرؤوا كما علمتم ، إنما هو كقول أحدكم : هلم وتعال وأقبل [١] ، وهو مذهب أبي العباس : أحمد بن يحيى (ثعلب) [ت٣٢٣ هـ] حيث حكى الأزهري [ت٣٧٠هـ] عنه ، فقال : (وأخبرني المنذري [ت ٣٢٩ هـ] عن أبي العباس أنه سئل عن قوله : « نزل القرآن على سبعة أحرف» فقال : ما هي إلا لغات ، قلت ـ أي الأزهري : فأبو العباس النحوي ، وهو واحد عصره ، قد ارتضى ما ذهب إليه أبو عبيد واستصوبه)[٢] . وارتضى الأزهري ما ذهب إليه أبو عبيد وأبو العباس ، فقال : (فالذي أذهب إليه في تفسير قوله : « نزل القرآن على سبعة أحرف » ما ذهب إليه أبو عبيد ، واتبعه على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى . . قلت : وهذه الأحرف السبعة التي معناها اللغات غير خارجة من الذي كتب في مصاحف المسلمين التي اجتمع عليها السلف المرضيون والخلف المتبعون [٣] .

وقال الزركشي : (وحكاه ابن دريد [ت ٣٢١هـ] عن أبي حاتم السجستاني وحكاه بعضهم عن القاضي أبو بكر [الباقلاني] وقال الأزهري في التهذيب : إنه المختار ، واحتج بقول عثمان حين أمرهم بكتب المصاحف : وما اختلفتم أنتم وزيد فاكتبوه بلغة قريش ، فإنه أكثر ما أنزل بلسانهم ، وقال البيهقي في شعب الإيمان : إنه الصحيح ، أي إن المراد اللغات السبع التي

---

(١) تهذيب اللغة ٥/ ١٣ [حرف] تح د/ عبد الله درويش/ الدار المصرية للتأليف والترجمة .

(٢) السابق .

(٣) السابق ٥/ ١٣ ، ١٤ [حرف] .

هي شائعة في القرآن . . . وكذلك قال ابن سيرين [ت ١١٠هـ] . . . ثم اختلف القائلون بهذا في تعيين السبع)[١] .

اعتراضات على هذا الرأي :

وقد اعترض على هذا الرأي باعتراضات هي :

الاعتراض الأول :

ذكر ابن حجر في قوله : (وتعقب بأن لغات العرب أكثر من سبعة)[٢] . وقال الطبري : (صح وثبت أن الذي نزل به القرآن من ألسن العرب البعض منها دون الجمع ، إذ كان معلومًا أن ألسنتها ولغاتها أكثر من سبعة مما يعجز عن إحصائه)[٣] . ويعلق الدكتور / جبل ، فيقول : (ثم ماذا يقال عن سائر اللهجات العربية ، والتي هي أكثر من سبعة مما يعجز عن إحصائه ، كما قال الطبري ، أيقال : إنها غير فصيحة ، قد جاءت منها ألفاظ وقراءات في القرآن الكريم ؟ أم يقال : إنها أقل عربية من غيرها فتأتي برأي عصبي يمقته الإسلام)[٤] .

الاعتراض الثاني :

ذكره ابن عبد البر في قوله : (أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرف : اللغات ؛ لما تقدم من اختلاف هشام وعمر ولغتهما واحدة[٥] .

ويزيد الزركشي الأمر وضوحًا عن ابن عبد البر ، فيقول : (لأنه لو كان

---

(١) البرهان ١/ ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٢) فتح الباري ١٩/ ٣١ .

(٣) جامع البيان ١/ ١٥ .

(٤) حديث نزول القرآن ١٥ ، ١٧ .

(٥) فتح الباري ١٩/ ٣٣ .

كذلك لم ينكر القوم بعضهم على بعض في أول الأمر ، لأن ذلك من لغته التي طبع عليها ، وأيضًا فإن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم ، وكلاهما قرشي ، وقد اختلفت قراءتهما ، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته)[١] . فدل هذا على (أن المراد بالأحرف السبعة غير اللغات)[٢] .

الاعتراض الثالث :

الروايات الصحيحة ، والتي تثبت أن الاختلاف (ترادفي) يقول الدكتور جبل : (وباختصار فالمسألة في رأي الطبري هي أن دلالة حديث : « كقولك : هلم وتعال » هي قراءة كلمة بدل كلمة في الموضع نفسه ، أما قراءة كلمة من لغة بدل كلمة بمعناها من لغة أخرى في موضع آخر بحيث تكون هذه في آية ، وتلك في آية أخرى ، فلا يثير خلافًا ولا يحتج له بحديث : (كقولك : هلم وتعال) وحيث ثبت وقوع الخلاف وصحة حديث : (كقولك : هلم وتعال) فالقول بأن الأحرف السبعة قراءات مفرقة في القرآن الكريم قول باطل)[٣] .

الاعتراض الرابع :

الإلزام بلهجة معينة ينافي روح التيسير ، والتخصيص لقبائل بعينها دون مخصص تحكم ، يقول الدكتور / جبل : (إن القراءات اللهجية طبيعة في أهل كل لهجة ، ومضادة الإسلام لها بإلزام الناس بلهجة معينة ولو في أول الأمر ، أو حتى بسبع بعد نزول الحديث شيء لا يتفق وطبيعة الدين الذي جاء يرفع الحرج ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة : ١٨٥] ، ﴿ مَا

---

(١) البرهان ١/ ٢١٩ .

(٢) الإتقان ١/ ١٧٠ وحديث نزول القرآن ١٤ .

(٣) حديث نزول القرآن ١٧ .

يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ ﴾ [المائدة :٦] ، ﴿ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾[الحج :٧٨] ثم إن هذا الإلزام بلهجة معينة يثير معنًى لا يتفق مع روح الإسلام ، وهو معنى العصبية . . بل إن تخصيص قبائل بعينها لتزعم أن القرآن نزل بلغتها دون سائر القبائل الأخرى فيه تخصيص بدون مخصص ، لقوله تعالى : ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء :١٩٥] . . وأخيرًا فإن هذه الصورة ، أي وجود ألفاظ من لغات سبع متفرقة في القرآن الكريم ، لا يحقق التخفيف والتيسير المقصود من نزول القرآن على سبعة أحرف ... إذ سيحمل كل قارئ بقليل الألفاظ الواردة من لغته أضعاف أضعافها من الألفاظ الواردة بلغات القبائل الأخرى)[1] .

الاعتراض الخامس :

اختلاف العلماء حول تعيين اللغات السبع ، فهم (لم يتفقوا على القبائل السبع المقصودة التي نزل القرآن بلغاتها ، وما كان لهم أن يتفقوا ، لأن كل قول في ذلك سيقوم على تحكم لا بد أن يوجد من لا يسلمه) .

هذه الاعتراضات وغيرها سنناقشها ـ بإذن الله تعالى : عندما نختار رأيًا ونميل إليه .

رابعًا : الرأي الذي أرجحه وأميل إليه :

إن الناظر في الأقوال والآراء التي فسرت الحديث يرى أن الرأي المختار ، والأحرى بالقبول ، هو الرأي الذي يذهب إلى أن المراد بالأحرف السبعة

---

(١) حديث نزول القرآن ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ .

(٢) السابق ١٥ .